

السلطة بين دمشق ومجلس الأمن !

الوزير / اللواء عصام أبو حمرة

فخامة العماد في سوريا، واللبنانيون في الأمم المتحدة، ولبنان في ضياع بين المجابهة والتعقل لاستعادة السيادة والاستقلال.

إن المجتمع الدولي ونتيجة حرصه على أحقية لبنان وشعبه بالسيادة على أرضه بعد طول غياب، وبعد مرور أربع سنوات على إخراج إسرائيل من لبنان، اصدر القرار ١٥٥٩ لتحريره نهائياً وتحقيق سيادته وفقاً لصدوره، دون أن يطلب من لبنان مخاصمة سوريا لمصلحة أميركا وفرنسا، فهي على اتصال بهما، أو يطلب تجريد سلاح حزب الله ليتصالح مع إسرائيل، فهي عدوة لبنان حتى الصلح الشامل، ولا نزع سلاح المخيمات لتوطين الفلسطينيين فلهم وطن. القرار ١٥٥٩ حتى لا يبق لبنان مسرحاً لعمليات تندرج في مصالح دول أخرى. حيث للسوري حدوده وبإمكانه العمل انطلاقاً منها، وللفلسطيني أرض في فلسطين يقيم عليها ويعمل منها لتحقيق أهدافه. ولحزب الله إطاره ويبقى حزبا لبنانياً كباقي الأحزاب في لبنان .

إن القرار ١٥٥٩ وما تبعه يقضي بمضمونه، أن يطلب الرئيس اللبناني المنتخب وحكومته من الشقيقة سوريا الانسحاب من لبنان مشكورة قبل نيسان ٢٠٠٥ وتوثيق لبنانية مزارع شيعا لتحريرها واستعادتها تنفيذاً للقرار ٤٢٥ وسحب سلاح حزب الله والفلسطينيين لعدم جدواه في تحقيق ما يدعونه مبرراً لاقتنائه. ومساعدة لبنان بعد ذلك على متابعة تحقيق استقراره الأمني بمنع مرور السلاح والمسلحين إليه عبر حدودها.

إن كل ما تقوم به السلطة في لبنان خلافاً لذلك لن ينجح: فلا خطاب القسم "الشهير" سيتحقق، ولا اتفاق الطائف "العظيم" سيطبق، ولا اتفاقية التعاون والتنسيق "الأخوية" ستتحقق، ولا بيان حكومة "يوم الشكر" الجديدة سينفذ. كل هذه العرائض نصوص واهية "حبر على ورق" لم ولن تتحقق، لأن كل ما تم ويتم في ظل احتلال سوريا للبنان هو في خانة التعاون والتنسيق لمتابعة استعمار سوريا للبنان خلافاً لإرادة اللبنانيين وقرارات الأمم المتحدة، لن ينجح.

والتساؤلات حول من سيجمع الأسلحة في حال انسحاب السوريون قميص عثمان للتخلي عن مسؤولية الحكم لسوريا، لأن من جمع سلاح قسم كبير من اللبنانيين: مسيحيين وسنة ودروز سابقاً، عليه وبإمكانه أن يسحب السلاح ممن أبقاه بين أيديهم سواء كانوا لبنانيين أو فلسطينيين. والتهويل بهم حتى يبقى جيش سوريا في لبنان لغة قديمة مرفوضة لبنانياً ودولياً لأن الجيش اللبناني وطني وقادر ولا يحق لمن في السلطة التشكيك بقدراته ؟

إن التمديد لفخامة العماد الذي تم خلافاً للدستور وإرادة معظم اللبنانيين والإرادة الدولية، لا يمكن تجاوزه إلا بالاستقالة أو بطلبه قبل ٢٣/١١/٢٠٠٤ تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ لاستعادة سيادة لبنان وتحقيق الاستقرار فيه. فيما عدا ذلك سيبقى المستفيد الكبير من الاحتلال حتى يأتي من يحرر لبنان بإرادة الأمم المتحدة تنفيذاً لقراراتها ويكون قد فات الأوان .

٢٠٠٤/ ١١/٢